

تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين دراسة حالة شركة المراعي

جدول المحتويات

3	المُلخص
4	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
4	مقدمة البحث
5	مشكلة البحث
6	أهمية البحث
7	أسئلة البحث
8	اهداف البحث
9	فرضيات البحث
10	نموذج البحث
11	الفصل الثاني: الإطار النظري
17	الدراسات السابقة
23	التعليق على الدراسات السابقة
27	الفصل الثالث: المنهجية الميدانية
31	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
36	الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث
46	الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات
52	المراجع
54	الاستبيان

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين، مع التركيز على شركة المراعي كمجتمع بحثي، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين خصائص الجودة المحاسبية الأساسية، وهي الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، والتوقيت، وسلوك المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية. وتأتي أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية استراتيجية تتعلق بكفاءة تخصيص الموارد المالية، وتعزيز الثقة بين المستثمرين والإدارة، وتقليل فجوة المعلومات بين الطرفين، مما يسهم في استقرار الأسواق المالية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على منهج البحث الميداني الوصفي والتحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبانة موزعة على عينة من المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين المرتبطين بسوق شركة المراعي. وشملت أدوات التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي، بما في ذلك تحليل الانحدار البسيط والمتعدد، واختبارات الصدق والثبات، والإحصاءات الوصفية، بهدف اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية للدراسة.

أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على القرارات الاستثمارية، حيث تعتبر الموثوقية أهم عامل، تليها الملاءمة والشفافية والتوقيت. كما بينت النتائج أن المستثمرين المؤسساتيين يستفيدون من المعلومات التفصيلية المعقدة، بينما يحتاج المستثمرون الأفراد إلى شفافية ووضوح أكبر. وأظهرت الدراسة أيضًا أن جودة التقارير المالية تسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يعزز الثقة بالسوق ويحد من المخاطر الاستثمارية.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مقدمة البحث

تُعتبر التقارير المالية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الشركات والمؤسسات الاقتصادية في نقل المعلومات المحاسبية والمالية إلى الأطراف الخارجية ذات العلاقة، وعلى رأسها المستثمرون والمحللون الماليون والدائنون والجهات الرقابية. فالتقارير المالية ليست مجرد جداول رقمية تعكس نتائج الأعمال، بل هي أداة تواصل استراتيجية بين إدارة الشركة ومستخدمي المعلومات، تهدف إلى عرض الأداء المالي والمركز الاقتصادي بصورة عادلة وشفافة تمكّن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية دقيقة.

ومع التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتزايد حجم الشركات وتنوع أنشطتها وتشابك تعاملاتها المالية، أصبحت جودة التقارير المالية عاملاً حاسماً في تحديد مدى ثقة المستثمرين في الأسواق ومدى قدرتهم على تقييم المخاطر والعوائد المستقبلية. فالمستثمر المعاصر لا يعتمد على الانطباعات أو التقديرات الشخصية، بل على البيانات المالية المدققة والمفصّل عنها وفق معايير محاسبية معترف بها دولياً. ولذلك، فإن أي ضعف في دقة المعلومات أو تأخر في الإفصاح أو غياب الشفافية يمكن أن يؤدي إلى تضليل المستثمرين، ويؤثر سلباً على كفاءة قراراتهم الاستثمارية، مما ينعكس في النهاية على استقرار السوق المالي ككل.

إن الأسواق المالية الحديثة تعتمد بشكل أساسي على تدفق المعلومات عالية الجودة لتحقيق الكفاءة المعلوماتية، بحيث تعكس أسعار الأسهم والقيم السوقية المعلومات المتاحة في الوقت المناسب. ومن هنا، فإن ضعف جودة التقارير المالية يخلق فجوة معلوماتية بين الإدارة والمستثمرين، ويؤدي إلى انتشار

السلوكيات غير الرشيدة مثل المضاربات أو التقديرات العشوائية، في حين أن التقارير عالية الجودة تساهم في تعزيز الثقة وتقليل درجة عدم اليقين، وتساعد في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

علاوة على ذلك، فإن العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين تزداد أهمية في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، مثل التقلبات في أسعار الطاقة، والتحول الرقمي في المحاسبة، وتنامي متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG). إذ أصبح المستثمرون يطالبون بمستويات أعلى من الشفافية والموثوقية في التقارير المالية لضمان أن المعلومات المعروضة تعكس الأداء الحقيقي للشركات، وليس مجرد مظهر محاسبي تجميلي يخفي نقاط الضعف التشغيلية أو المخاطر المستقبلية. وبالتالي، فإن دراسة هذا الموضوع تمثل مساهمة علمية وعملية مهمة في فهم العلاقة بين جودة الإفصاح المالي وسلوك المستثمرين في بيئة مالية تتسم بالتنافسية والتغير السريع.

مشكلة البحث

على الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وجهود الهيئات الرقابية والمهنية لتحسين الإفصاح والشفافية، إلا أن مشكلة جودة التقارير المالية ما زالت قائمة في كثير من الأسواق الناشئة والمتقدمة على حد سواء. فكثير من الشركات لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتطبيق المعايير بشكل سليم، أو قد تميل إلى ممارسة بعض الأساليب المحاسبية التي تُضخم الأرباح أو تُخفي الخسائر، بما يُضعف الثقة في المعلومات المقدمة للمستثمرين.

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الجوهرى:

إلى أي مدى تؤثر جودة التقارير المالية، من حيث الموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت، على قرارات المستثمرين في سوق المال؟

وتتنبثق من هذا التساؤل مجموعة من الإشكاليات الفرعية التي تحاول الدراسة الإجابة عنها، مثل:

- ما هي المعايير التي تحدد جودة التقارير المالية في ظل بيئة الإفصاح الحديثة؟
- كيف يمكن لخصائص الجودة (مثل القابلية للفهم، القابلية للتحقق، الحيادية، والملاءمة) أن تؤثر في سلوك المستثمرين تجاه المخاطرة والعائد؟
- هل تختلف درجة تأثير جودة التقارير المالية بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين؟
- إلى أي حد تساهم جودة التقارير في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وتحسين كفاءة السوق؟

إن هذه المشكلة تكتسب أهمية متزايدة في ظل حالات الانهيار المالي التي شهدتها العالم نتيجة ضعف الإفصاح، مثل الأزمات المحاسبية في شركات كبرى (إنرون، وورلدكوم وغيرها)، والتي أثبتت أن نقص الشفافية وسوء عرض البيانات المالية يؤديان إلى خسائر جسيمة للمستثمرين وإضعاف ثقة المجتمع في النظام المالي والمحاسبي. لذلك، فإن تحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين يُعدّ خطوة أساسية نحو تعزيز الشفافية والاستدامة في بيئة الأعمال.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية استراتيجية تمس جوهر عمل الأسواق المالية واستقرارها، وهي العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين. فكلما كانت التقارير المالية دقيقة وشفافة وموثوقة، زادت قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة قائمة على تحليل مالي سليم، مما يساهم في توجيه الموارد المالية نحو الاستخدام الأمثل ورفع كفاءة تخصيص رأس المال داخل الاقتصاد.

كما تبرز أهمية البحث من الجانب الأكاديمي في إثراء الأدبيات المحاسبية من خلال تقديم إطار تحليلي يوضح كيفية تأثير جودة المعلومات المالية على سلوك المستثمرين واستجاباتهم للمخاطر والعوائد، إلى جانب دراسة العوامل التي تحدد جودة التقارير مثل نظام الحوكمة، وكفاءة المراجعة الخارجية، ومدى الالتزام بالمعايير الدولية. أما من الجانب العملي، فإن هذا البحث يقدم توصيات يمكن أن تستفيد منها الشركات والإدارات المالية لتحسين جودة الإفصاح وتقوية الثقة مع المستثمرين والأسواق المالية.

كذلك، فإن نتائج هذا البحث قد تفيد الجهات التنظيمية والرقابية مثل هيئات الأوراق المالية والبنوك المركزية في وضع سياسات وتشريعات تضمن الشفافية والمساءلة في التقارير المالية، وتحد من الممارسات المحاسبية المضللة. كما أن المستثمرين والمؤسسات المالية سيستفيدون من فهم العوامل التي تجعل التقارير المالية أكثر جودة وموثوقية، مما يساهم في تقليل مخاطر الاستثمار وتحقيق عوائد مستقرة على المدى الطويل.

وأخيراً، فإن هذا البحث يكتسب أهمية خاصة في الاقتصادات العربية والخليجية التي تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتطوير أسواق المال، إذ إن تحسين جودة التقارير المالية يمثل حجر الزاوية في بناء بيئة استثمارية شفافة وقابلة للتنبؤ. وبالتالي، فإن دراسة تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين لا تُعد مجرد بحث أكاديمي، بل هي مساهمة عملية في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز كفاءة الأسواق المالية والحوكمة المؤسسية في المنطقة.

أسئلة البحث

السؤال الرئيس

إلى أي مدى تؤثر جودة التقارير المالية — من حيث الموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت — على قرارات

المستثمرين في سوق المال؟

الأسئلة الفرعية

1. ما المعايير والخصائص التي تحدد جودة التقارير المالية وفقًا لمتطلبات الإفصاح الحديثة؟
2. كيف تؤثر خصائص الجودة المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية، قابلية الفهم، قابلية التحقق، الحيادية) على سلوك المستثمرين تجاه المخاطرة والعائد؟
3. هل يختلف تأثير جودة التقارير المالية بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين؟
4. ما دور جودة التقارير المالية في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين؟
5. كيف تسهم جودة التقارير المالية في تحسين كفاءة السوق وتعزيز الثقة الاستثمارية؟

اهداف البحث

الهدف الرئيس

تحليل وقياس أثر جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق المال، وتحديد العلاقة بين خصائص الجودة المحاسبية وسلوك المستثمرين.

الأهداف التفصيلية

1. توضيح المعايير والخصائص التي تشكل جودة التقارير المالية وفقًا للمعايير الدولية (IFRS).
2. دراسة تأثير الموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت على اتخاذ المستثمرين للقرارات الاستثمارية.
3. تحديد الفروقات بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين فيما يتعلق بتأثرهم بجودة التقارير المالية.
4. قياس دور جودة التقارير المالية في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
5. تحليل أثر جودة التقارير المالية في تعزيز كفاءة السوق وتقليل السلوكيات الاستثمارية غير

الرشيدة.

6. تقديم توصيات لتحسين جودة الإفصاح المالي بما يعزز ثقة المستثمرين واستقرار الأسواق المالية.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية:

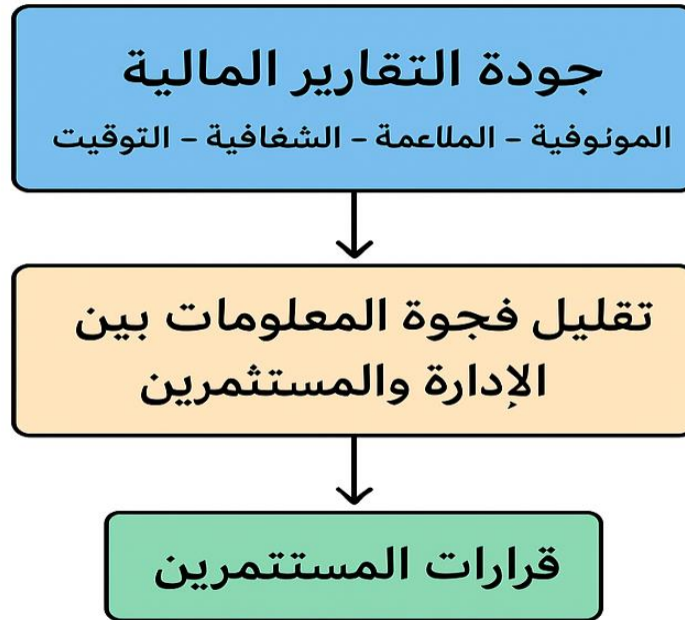
لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق المال. H0:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق المال. H1:

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية التقارير المالية وقرارات المستثمرين. H1-1
2. وقرارات المستثمرين. (Relevance) توجد علاقة بين ملاءمة المعلومات المالية (H1-2
3. تؤثر الشفافية والإفصاح الكامل في التقارير المالية تأثيرًا إيجابيًا على قرارات المستثمرين. H1-3
4. يؤثر التوقيت المناسب للإفصاح على كفاءة القرارات الاستثمارية للمستثمرين. H1-4
5. تختلف درجة تأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية بين المستثمرين الأفراد H1-5
6. تسهم جودة التقارير المالية في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. H1-6

نموذج البحث



الفصل الثاني: الإطار النظري

تعد التقارير المالية الركيزة الأساسية لأي نظام محاسبي متكامل، إذ تمثل الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها الشركات في توثيق وإفصاح المعلومات المالية المتعلقة بأدائها الاقتصادي والمالي خلال فترة زمنية محددة، كما توفر للمستثمرين وأصحاب المصلحة القدرة على فهم الوضع المالي الحقيقي للشركة، واتخاذ القرارات الاستثمارية بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة. وتتنوع أشكال هذه التقارير بين القوائم المالية الأساسية، مثل قائمة الدخل التي تعكس أداء الشركة من حيث الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر خلال فترة زمنية محددة، وقائمة المركز المالي التي توفر صورة متكاملة عن الأصول والخصوم وحقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية التي تبرز التدفقات الداخلة والخارجة للأموال النقدية، بالإضافة إلى التقارير التوضيحية التي تكشف عن السياسات المحاسبية المتبعة والمخاطر المالية المحتملة والأحداث الجوهرية التي قد تؤثر على الوضع المالي للشركة (إسماعيل، 2015؛ الصايغ وعبد المجيد، 2016).

مفهوم التقارير المالية وأهميتها

تتبع أهمية التقارير المالية من دورها المحوري في تمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، حيث تعتبر المعلومات المالية الدقيقة والشفافة أداة استراتيجية لتعزيز كفاءة الأسواق المالية وتقليل المخاطر المدركة لدى المستثمرين. وقد أظهرت الدراسات العربية أن التقارير المالية عالية الجودة تسهم في بناء الثقة بين الإدارة والمستثمرين وتقليل فجوة المعلومات، بما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات مالية قائمة على تحليل موضوعي للبيانات المالية (حامد ومحمد وسيد، 2022؛ الحميد والشافعي وعتش، 2019). وفي السياق الدولي، أظهرت الدراسات الأجنبية، مثل Assad و (2020) Alshurideh و Mesioye و Bakare (2024)، أن جودة التقارير المالية تمثل عاملاً استراتيجياً يؤثر بشكل مباشر على قرارات المستثمرين الأفراد

والمؤسساتيين على حد سواء، حيث تمكنهم من فهم المعلومات المعقدة، وتقييم الأداء المالي للشركات بدقة، وتحليل المخاطر والعوائد المتوقعة، مما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ويقلل الاعتماد على الافتراضات غير الواقعية أو المعلومات غير الرسمية.

تجدر الإشارة إلى أن أهمية التقارير المالية لا تقتصر على المستثمرين فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة والمراجعين والهيئات الرقابية، حيث تعتبر أداة للتقييم الداخلي، وتمكين الرقابة على أداء الإدارة، وضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، فضلاً عن أنها تساعد الهيئات الرقابية على وضع السياسات والتشريعات التي تضمن الشفافية والمساءلة في الأسواق المالية، وهو ما يعكس الدور المحوري للتقارير المالية في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي (Gardi et al., 2021؛ حميد وعبود، 2023).

خصائص جودة التقارير المالية

تشير الأدبيات العلمية إلى أن جودة التقارير المالية تتحدد بعدة خصائص أساسية تجعل المعلومات المالية مفيدة وموثوقة لاتخاذ القرار الاستثماري، وأبرز هذه الخصائص هي:

أولاً: الموثوقية (Reliability)

تعد الموثوقية من أهم العناصر في تحديد جودة التقارير المالية، حيث تشير إلى مدى خلو المعلومات المالية من الأخطاء والتحيز، وقدرتها على تمثيل الواقع المالي للشركة بدقة وموضوعية. وتؤكد الدراسات أن المعلومات المالية غير الموثوقة تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة، كما تزيد من المخاطر المدركة لدى المستثمرين (حميد وعبود، 2023). وتشمل الموثوقية أيضاً الاعتماد على سياسات محاسبية سليمة، ودور فعال للمراجعة الداخلية والخارجية في التأكد من صحة البيانات المالية قبل الإفصاح عنها للمستثمرين.

ثانياً: الملاءمة (Relevance)

تمثل الملاءمة قدرة المعلومات المالية على التأثير في قرارات المستثمرين من خلال تقديم بيانات تساعدهم على تقييم العوائد والمخاطر المحتملة، واتخاذ القرارات التي تتماشى مع أهدافهم الاستثمارية. وأكدت الدراسات العربية والأجنبية أن المعلومات المالية غير الملائمة تقلل من قيمة التقارير للمستثمرين، حيث تصبح البيانات ناقصة أو غير مفيدة في عملية التخطيط المالي وتحليل الفرص الاستثمارية (الحميد والشافعي وعش، 2019؛ Nwaobia et al., 2013).

ثالثاً: الشفافية والإفصاح الكامل (Disclosure & Transparency)

تعد الشفافية والإفصاح الكامل من العوامل الجوهرية في بناء ثقة المستثمرين وتقليل حالة عدم اليقين، فهي تتيح لهم معرفة السياسات المحاسبية المتبعة، والمخاطر المالية، والتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للشركة. وقد أظهرت الدراسات أن الإفصاح غير الكافي يؤدي إلى ضعف الثقة بين الإدارة والمستثمرين، وزيادة احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية مضللة أو مبنية على افتراضات غير دقيقة (مجلة القسطاس، 2022؛ Gardi et al., 2021).

رابعاً: التوقيت المناسب للإفصاح (Timeliness)

يعتبر التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات المالية عاملاً مؤثراً في فعاليتها، حيث أن التأخر في نشر البيانات المالية يقلل من قدرتها على توجيه قرارات المستثمرين في الوقت المناسب، ويزيد من التقلبات السوقية والمخاطر المرتبطة بالاستثمار. وأكدت الدراسات أن الإفصاح المبكر والدقيق يعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات سريعة ومدروسة، ويزيد من كفاءة تخصيص الموارد المالية داخل السوق (Mesioye & Bakare, 2024؛ الصايغ وعبد المجيد، 2016).

أثر خصائص جودة التقارير المالية على سلوك المستثمرين

أوضحت الدراسات العربية والأجنبية أن جودة التقارير المالية تؤثر بشكل مباشر على سلوك المستثمرين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسساتيين، من خلال تحسين قدرتهم على تفسير البيانات المالية المعقدة وتحليل المخاطر والعوائد، وتقليل الاعتماد على المعلومات غير الرسمية. وأظهرت دراسة حميد وعبود (2023) أن المستثمرين المؤسساتيين أكثر قدرة على استخدام المعلومات المالية بشكل متقدم، إلا أن جميع المستثمرين يتأثرون بجودة المعلومات بشكل مباشر، مما يعكس الدور الحاسم للموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت في توجيه القرارات الاستثمارية.

وعليه، فإن تحسين جودة التقارير المالية يساهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ويزيد من فعالية القرارات الاستثمارية، ويعزز الثقة في الأسواق المالية، ويساعد على تحقيق استقرار اقتصادي طويل الأجل. كما أن جودة التقارير المالية تمثل عاملاً أساسياً في دعم السياسات التنظيمية والحوكمة المؤسسية، حيث توفر قاعدة قوية لاتخاذ القرارات الرشيدة من قبل المستثمرين، وتساعد الشركات على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية بما يعزز صورتها الاستثمارية أمام الأسواق (Alshurideh, 2020 & Assad)؛ حامد ومحمد وسيد، (2022).

علاقة جودة التقارير المالية بالقرارات الاستثمارية

تعتبر العلاقة بين جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية من أكثر الموضوعات أهمية في الدراسات المحاسبية والمالية، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه التقارير المالية في توجيه سلوك المستثمرين وتحقيق كفاءة تخصيص الموارد المالية داخل الأسواق. إذ تشير الأدبيات إلى أن المعلومات المالية عالية الجودة، التي تتسم بالموثوقية، والملاءمة، والشفافية، والتوقيت المناسب للإفصاح، تمنح المستثمرين القدرة على تقييم الأداء

المالي للشركات بشكل دقيق، وتمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة مبنية على بيانات حقيقية وليست على تقديرات أو افتراضات غير دقيقة (حامد ومحمد وسيد، 2022؛ Assad & Alshurideh, 2020).

تشير الدراسات العربية إلى أن ضعف جودة التقارير المالية يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يقلل من القدرة على اتخاذ القرارات السليمة ويزيد من المخاطر المدركة، خاصة في الأسواق الناشئة مثل الأسواق الخليجية، حيث يزداد الاعتماد على المعلومات الرسمية الصادرة من الشركات (الحמיד والشافعي وعتش، 2019؛ مجلة القسطاس، 2022). وعليه، فإن تحسين جودة التقارير المالية لا يقتصر تأثيره على القرارات الفردية للمستثمرين فحسب، بل يمتد ليشمل القرارات المؤسسية، إذ تتيح للمستثمرين المؤسسيين تحليل البيانات المالية بشكل أعمق، وتقييم المخاطر والعوائد المحتملة، واختيار الاستثمارات التي تتماشى مع استراتيجياتهم طويلة الأجل (حميد وعبود، 2023).

أما الدراسات الأجنبية، مثل دراسة (Gardi et al. (2021، فقد أوضحت أن الشفافية والملاءمة والموثوقية تمثل العناصر الأساسية التي تحدد فعالية التقارير المالية في توجيه القرارات الاستثمارية، وأن أي قصور في هذه الخصائص يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة، وزيادة احتمالية خسارة رأس المال، وارتفاع تكاليف الاستثمار. كما أكدت دراسة (Bakare (2024 & Mesioye أن التوقيت المناسب للإفصاح المالي يعتبر من العوامل المحورية، حيث إن التأخر في تقديم المعلومات يقلل من فاعلية القرارات الاستثمارية، ويؤثر على استجابة المستثمرين للتغيرات السوقية، بينما تساهم الإفصاحات المبكرة والدقيقة في تعزيز الثقة وتوجيه المستثمرين نحو استراتيجيات استثمارية أكثر أمانًا وكفاءة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية بأنها علاقة سببية متبادلة، حيث تلعب خصائص الجودة المحاسبية دور الوسيط بين المعلومات المتاحة وسلوك المستثمرين، إذ أن الموثوقية تضمن

دقة البيانات، والملاءمة تجعل المعلومات مفيدة لاتخاذ القرار، والشفافية تقلل من عدم تماثل المعلومات، والتوقيت يحسن القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب. ومن هنا، يمكن القول إن جودة التقارير المالية تشكل عنصرًا حاسمًا في إدارة المخاطر، وتحقيق عوائد مستدامة، وزيادة فعالية تخصيص الموارد المالية داخل السوق، وهو ما يؤكد فرضية البحث الرئيسية حول وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق المال.

علاوة على ذلك، توضح الدراسات أن تأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية يتفاوت بين المستثمرين الأفراد والمؤسسيين. فعلى سبيل المثال، المستثمرون المؤسسيون قادرون على تحليل المعلومات المعقدة واستخدامها في استراتيجيات استثمارية متقدمة، بينما يحتاج المستثمرون الأفراد إلى تقارير مالية واضحة وشفافة لتوجيه قراراتهم بشكل فعال، وهو ما يشير إلى ضرورة مراعاة الفروق الفردية عند تقييم أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية (Alshurideh, & Assad؛ Nwaobia et al., 2013). (2020).

وأخيرًا، تشير جميع الأدلة العلمية إلى أن تحسين جودة التقارير المالية يؤدي إلى زيادة كفاءة السوق، وتقليل السلوكيات الاستثمارية غير الرشيدة، وتعزيز الثقة بين جميع الأطراف، مما يسهم في تحسين البيئة الاستثمارية بشكل عام. وبالتالي، فإن العلاقة بين جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية ليست علاقة مباشرة فقط، بل هي أيضًا متعددة الأبعاد، تشمل الخصائص النوعية للبيانات، وتوقيت الإفصاح، والقدرة التحليلية للمستثمرين، ودرجة الشفافية والإفصاح الكامل من قبل الإدارة (حامد ومحمد وسيد، 2022؛ Bakare, 2024 & Mesioye).

الدراسات السابقة

حظي موضوع جودة التقارير المالية وأثرها على قرارات المستثمرين باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية العربية خلال العقود الأخيرة، لا سيما في ظل التطورات المتسارعة التي شهدتها أسواق المال العربية، وتزايد متطلبات الشفافية والإفصاح، واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وقد ركزت العديد من الدراسات العربية على تحليل العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية - مثل الموثوقية، والملاءمة، والشفافية، وقابلية المقارنة، والتوقيت المناسب - وبين كفاءة القرارات الاستثمارية، سواء على مستوى المستثمرين الأفراد أو المؤسساتيين، أو على مستوى الشركات والأسواق المالية ككل.

في هذا السياق، تناولت دراسة نواييا وآخرون (2013) - رغم كونها من أوائل الدراسات في هذا المجال - تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين من منظور كفاءة المعلومات المتاحة في السوق، حيث أكدت أن التقارير المالية عالية الجودة تسهم في تحسين قدرة المستثمرين على تقييم الأداء المالي الحقيقي للشركات، والتميز بين الفرص الاستثمارية المجدية وغير المجدية، بما يقلل من الاعتماد على التوقعات غير الموضوعية أو المعلومات غير الرسمية. وأشارت الدراسة إلى أن ضعف جودة التقارير يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، وهو ما ينعكس سلبيًا على ثقة المستثمرين وكفاءة السوق.

كما أجرت دراسة إسماعيل (2015) تحليلًا معمقًا من خلال تقديم نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية العالية على الاستثمارات المباشرة لمنظمات الأعمال، حيث خلصت إلى أن تحسين جودة التقارير المالية لا يقتصر أثره على قرارات المستثمرين فحسب، بل يمتد ليشمل جذب الاستثمارات طويلة الأجل، وتحسين الصورة الذهنية للشركات، وتقليل تكلفة رأس المال. وأكدت الدراسة أن الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتعزيز دور المراجعة الخارجية يسهمان في رفع مستوى الموثوقية والحياد في المعلومات المالية، مما ينعكس إيجابًا على القرارات الاستثمارية.

وفي الإطار نفسه، قامت دراسة الصايغ وعبد المجيد (2016) بقياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية في الشركات المصرية، حيث اعتمدت على مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس جودة التقارير، مثل جودة الأرباح ومستوى الإفصاح المحاسبي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ارتفاع جودة التقارير المالية وتحسن كفاءة القرارات الاستثمارية، سواء من حيث توقيت الاستثمار أو حجم الاستثمارات، كما بينت أن الشركات التي تتمتع بإفصاح مالي عالي الجودة تكون أقل عرضة لاتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة أو مبنية على معلومات مضللة.

من جانب آخر، ركزت دراسة الحميد والشافعي وعتش (2019) على تحليل أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية في دولة الكويت، حيث توصلت إلى أن جودة المعلومات المحاسبية تمثل عنصراً حاسماً في دعم القرارات الاستثمارية الرشيدة، خاصة في بيئة تتسم بتقلبات اقتصادية ومالية. وأكدت الدراسة أن المستثمرين يعتمدون بدرجة كبيرة على خصائص الملاءمة والموثوقية عند اتخاذ قراراتهم، وأن ضعف الشفافية أو التأخر في الإفصاح يؤدي إلى زيادة مستوى المخاطر المدركة، ومن ثم إحجام المستثمرين عن الاستثمار.

وفي دراسة أكثر حداثة، تناولت مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية (2022) أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار في المصارف التجارية الفلسطينية، حيث ركزت على دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح. وأظهرت نتائج الدراسة أن جودة التقارير المالية تسهم بشكل مباشر في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، كما تؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية داخل القطاع المصرفي، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي.

كما قامت دراسة حامد ومحمد وسيد (2022) بتحليل أثر جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في ظل محاسبة التحوط وإدارة المخاطر، حيث أكدت أن جودة التقارير تلعب دوراً محورياً في تفسير نتائج التحوط المالي وتقييم فعاليته. وخلصت الدراسة إلى أن التقارير المالية التي تتسم بالشفافية والوضوح تمكن المستثمرين من فهم سياسات إدارة المخاطر المتبعة، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً وأقل تعرضاً للمخاطر غير المتوقعة.

وفي السياق العراقي، توصلت دراسة حميد وعبود (2023) إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في المصارف التجارية العراقية، حيث أظهرت النتائج أن تحسن مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المالية يسهم في تعزيز الثقة الاستثمارية وتقليل حالة عدم اليقين في بيئة استثمارية تتسم بارتفاع المخاطر. كما بينت الدراسة أن المستثمرين المؤسسيين أكثر قدرة على استيعاب المعلومات المالية المعقدة مقارنة بالمستثمرين الأفراد، إلا أن جودة التقارير تظل عاملاً مشتركاً مؤثراً في قرارات كلا الفئتين.

ومن خلال استعراض هذه الدراسات العربية، يتضح أن هناك إجماعاً علمياً على أهمية جودة التقارير المالية كأداة أساسية في دعم القرارات الاستثمارية الرشيدة، وتقليل فجوة المعلومات، وتحسين كفاءة الأسواق المالية. كما تشير هذه الدراسات إلى وجود تفاوت في درجة تأثير جودة التقارير المالية تبعاً لاختلاف البيئات الاقتصادية والتنظيمية، وطبيعة المستثمرين، ومستوى الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وهو ما يبرز الحاجة إلى إجراء دراسات تطبيقية متخصصة، مثل دراسة حالة شركة المراعي، لفهم أبعاد هذه العلاقة في سياق سوق المال السعودي والخليجي.

على الصعيد الدولي، حظيت العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين باهتمام مكثف منذ بداية الألفية الثانية، خاصة في ظل التطورات التنظيمية الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS في العديد من البلدان. وقد أدى هذا التحول إلى توسيع نطاق الدراسات الأكاديمية لتشمل تحليل أعمق للعوامل المؤثرة على سلوك المستثمرين، مع التركيز على الدور المحوري الذي تلعبه خصائص جودة المعلومات المالية في توجيه القرارات الاستثمارية، سواء على مستوى المستثمرين الأفراد أو المؤسساتيين، أو حتى على مستوى الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات والأسواق المالية ككل. وفي هذا الإطار، ركزت الدراسات الأجنبية على قياس العلاقة بين جودة التقارير المالية وفعالية اتخاذ القرارات الاستثمارية عبر مجموعة واسعة من الأسواق، بما في ذلك الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة، مع تسليط الضوء على الاختلافات الهيكلية والتنظيمية التي قد تؤثر على طبيعة هذه العلاقة.

من أبرز الدراسات المبكرة في هذا المجال، تأتي دراسة Nwaobia وآخرون (2013) التي تناولت العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين في سياق الأسواق النامية، حيث أكدت الدراسة أن جودة التقارير المالية تمثل متغيرًا حاسمًا في الحد من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحسين قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مالية رشيدة. وأوضحت الدراسة أن المعلومات الموثوقة والدقيقة تساعد المستثمرين على التمييز بين الشركات التي تقدم أداءً ماليًا حقيقيًا وبين الشركات التي قد تسعى إلى تضليل المستثمرين من خلال ممارسات محاسبية غير سليمة، مشيرة إلى أن ضعف جودة التقارير يؤدي إلى زيادة المخاطر المدركة من قبل المستثمرين ويخفض من كفاءة تخصيص الموارد المالية. كما ركزت الدراسة على أهمية الإفصاح الشفاف والمتسق مع المعايير الدولية، والذي يمكن المستثمرين من بناء تصور واضح حول

الأداء المالي للشركات، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، وهو ما يبرز العلاقة المباشرة بين جودة التقارير المالية وفعالية القرارات الاستثمارية.

وفي سياق مشابه، قدمت دراسة Assad و(2020) Alshurideh مراجعة منهجية شاملة تناولت الأبحاث العلمية المتعلقة بتأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية، حيث ركزت على التحديات المرتبطة بقياس جودة التقارير المالية، بما في ذلك صعوبة تقييم مستوى الشفافية، واختلاف مستوى الالتزام بالمعايير الدولية بين الأسواق، واختلاف مستويات الثقافة المالية بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين. وأشارت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية لا تتعلق فقط بدقة البيانات والأرقام، بل تشمل أيضًا وضوح المعلومات، وشموليتها، وقدرتها على تلبية احتياجات المستثمرين المختلفة، سواء كانوا يسعون لتقييم العوائد المتوقعة أو لتقدير المخاطر المحتملة، وبالتالي فهي تمثل أداة استراتيجية هامة في تعزيز فعالية اتخاذ القرار المالي وتحقيق استقرار الأسواق المالية على المدى الطويل.

كما ركزت دراسة Gardi وآخرون (2021) على تحليل العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية وأثرها على القرارات الاستثمارية، مع تقديم نموذج شامل يربط بين المتغيرات النوعية والكمية للتقارير المالية، مثل الإفصاح الكامل، والشفافية، والموثوقية، والحيادية، والتوقيت المناسب للإفصاح. وأظهرت النتائج أن المعلومات المالية التي تتميز بالدقة والوضوح والحيادية تسهم بشكل كبير في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، كما تعمل على تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعيًا واستقرارًا، سواء فيما يتعلق بالاستثمار في الأسهم أو السندات أو المشاريع طويلة الأجل. وأكدت الدراسة أن أي قصور في جودة التقارير المالية يؤدي إلى ضعف الثقة في البيانات المالية، وزيادة احتمالية اتخاذ قرارات استثمارية

مضللة أو مبنية على معلومات غير دقيقة، مما يزيد من المخاطر المدركة ويؤثر على كفاءة تخصيص الموارد المالية في السوق.

في سياق أكثر حداثة، تناولت دراسة Mesioye و (2024) Bakare تقييم جودة التقارير المالية من منظور متكامل، حيث قدمت أدوات كمية ونوعية متقدمة لقياس شمولية الإفصاح، وجودة الأرباح، ومستوى الشفافية في السياسات المحاسبية. وأكدت الدراسة أن جودة التقارير المالية تؤثر بشكل مباشر على قدرة المستثمرين على تقييم المخاطر والعوائد، وأن الإفصاح الشامل والدقيق يقلل من اتخاذ قرارات استثمارية غير رشيدة، ويزيد من مستوى الثقة بين المستثمرين وإدارة الشركات، بما يسهم في تحقيق استقرار الأسواق المالية، وتعزيز قدرة الشركات على جذب الاستثمارات طويلة الأجل، وتحسين فعالية الأسواق المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية. كما شددت الدراسة على أن جودة التقارير المالية تمثل أداة هامة لتقليل عدم تماثل المعلومات، وهو ما ينعكس إيجاباً على استجابة المستثمرين للتقلبات السوقية والتغيرات الاقتصادية.

وفي تحليل أكثر تفصيلاً، أكدت الدراسات الأجنبية، بما فيها Nwaobia وآخرون (2013) و Gardi وآخرون (2021)، أن تأثير جودة التقارير المالية يختلف تبعاً لنوع المستثمرين، حيث أظهرت النتائج أن المستثمرين المؤسسيين قادرين على التعامل مع البيانات المعقدة واستخدام المعلومات المالية بشكل أكثر فعالية مقارنة بالمستثمرين الأفراد، إلا أن كلا الفئتين يتأثران بشكل مباشر بمستوى جودة التقارير، بما في ذلك موثوقية المعلومات، وملاءمتها، وشفافيتها، والتوقيت المناسب للإفصاح. ومن هذا المنطلق، يمكن استنتاج أن جودة التقارير المالية تمثل متغيراً أساسياً ومؤثراً في جميع الأسواق، سواء كانت متقدمة أو ناشئة، كما توفر إطاراً متكاملاً لدراسة العلاقة بين خصائص الجودة المحاسبية وقرارات المستثمرين، وهو ما يعزز

أهمية دراسة الحالة التطبيقية لشركة المراعي ضمن السياق المحلي والخليجي، لفهم أبعاد العلاقة بين جودة التقارير وسلوك المستثمرين في بيئة سوقية محددة.

بشكل عام، تقدم الدراسات الأجنبية صورة واضحة عن أهمية جودة التقارير المالية كأداة أساسية لتعزيز فعالية القرارات الاستثمارية وتقليل المخاطر المدركة، وتحقيق التوازن بين شفافية المعلومات وحماية حقوق المستثمرين، مع توضيح أن تحسين جودة التقارير المالية لا يقتصر على الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية فحسب، بل يمتد ليشمل تحسين نظم الحوكمة، وكفاءة المراجعة الداخلية والخارجية، ودقة توقيت الإفصاح، وهو ما يشكل أساساً علمياً لتطبيق هذا الإطار على الأسواق العربية والخليجية، بما فيها سوق المال السعودي ودراسة حالة شركة المراعي. كما توضح هذه الدراسات أن العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين معقدة ومتعددة الأبعاد، وتتطلب تحليلاً دقيقاً لمجموعة من المتغيرات النوعية والكمية، وهو ما يدعم فرضيات البحث الحالية حول تأثير الموثوقية، والملاءمة، والشفافية، والتوقيت على سلوك المستثمرين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات.

التعليق على الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، إلى وجود إجماع نسبي على الأهمية الجوهرية لجودة التقارير المالية في توجيه القرارات الاستثمارية، وتحسين كفاءة الأسواق المالية، وتقليل المخاطر المدركة لدى المستثمرين، إلا أن تحليل هذه الدراسات يكشف عن مجموعة من الملاحظات النقدية والفجوات البحثية الجوهرية التي تستدعي اهتماماً أكبر في سياق الدراسة الحالية، وبالأخص عند تطبيق هذا الإطار على الأسواق العربية والخليجية وسوق المال السعودي، مع التركيز على شركة المراعي كدراسة حالة.

أولاً، من حيث المنهجية المستخدمة، تبين أن معظم الدراسات العربية اعتمدت على أدوات كمية، مثل التحليل الإحصائي للعلاقات بين خصائص جودة التقارير وقرارات المستثمرين، مع استخدام مؤشرات قياسية محدودة، مثل الموثوقية والشفافية والملاءمة، دون توسيع نطاق المتغيرات النوعية التي قد تؤثر على القرارات الاستثمارية، مثل ثقافة المستثمر، والمعلومات غير الرسمية، وطبيعة الأسواق المالية المحلية. وعلى الرغم من أن الدراسات الأجنبية غالباً ما استخدمت منهجيات أكثر تعقيداً، مثل المراجعات المنهجية، ونماذج القياس المتكاملة، فإنها في كثير من الأحيان اقتصرت على الأسواق المتقدمة أو الأسواق الناشئة الكبيرة، مثل نيجيريا والهند، مع قلة الدراسات التطبيقية في سياقات خليجية محددة، وهو ما يخلق فجوة معرفية فيما يتعلق بسلوك المستثمرين في بيئات محلية ذات خصائص تنظيمية واقتصادية فريدة.

ثانياً، من حيث المتغيرات والخصائص المدروسة، أظهرت الدراسات العربية اهتماماً أكبر بالموثوقية والشفافية والملاءمة، مع إغفال نسبي لأبعاد أخرى مثل التوقيت المناسب للإفصاح، وقابلية الفهم والحيادية، التي أظهرت الدراسات الأجنبية مثل Mesioye (2024) و Bakare و Gardi وآخرون (2021) أنها مؤثرة جداً في تعزيز قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة. كما أن الدراسات العربية نادراً ما فصلت بين تأثير جودة التقارير على المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، في حين أن الدراسات الأجنبية أبرزت اختلافات مهمة بين الفئتين من حيث الاستيعاب والتحليل المالي، وهو ما يمثل فجوة مهمة يمكن للدراسة الحالية سدها من خلال تحليل هذه الفروقات ضمن سوق المال السعودي.

ثالثاً، من منظور التطبيق العملي والأثر الاقتصادي، توضح الدراسات العربية أن جودة التقارير المالية تلعب دوراً محدوداً نسبياً في تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية في الأسواق المحلية، مقارنة بالأسواق الأجنبية التي أظهرت دراسات مثل Assad و Alshurideh (2020) و Gardi وآخرون (2021) أن جودة التقارير

المالية تؤثر بشكل مباشر على كفاءة تخصيص رأس المال، وتقليل المخاطر النظامية، وتعزيز ثقة المستثمرين طويلة الأجل. هذا يشير إلى أن هناك حاجة لإجراء دراسة تطبيقية مركزة على سوق سعودي محدد، مثل شركة المراعي، لدراسة العلاقة بين جودة التقارير وسلوك المستثمرين في بيئة واقعية، مع مراعاة الخصائص الاقتصادية والثقافية والتنظيمية المحلية.

رابعاً، من ناحية التحليل النقدي للفجوات البحثية، يمكن ملاحظة أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل كافٍ التكامل بين خصائص جودة التقارير المالية المختلفة (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وأثرها المركب على قرارات المستثمرين، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، ولم توضح الدور الوسيط لفجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهي نقطة حاسمة تؤثر على كفاءة السوق بشكل عام. إضافة إلى ذلك، هناك ندرة في الدراسات التطبيقية التي تربط بين جودة التقارير المالية وخصائص المستثمرين، مثل مستوى الخبرة المالية، ومدى اعتمادهم على البيانات الرسمية في قراراتهم، وهو ما يتيح للدراسة الحالية تقديم إسهام علمي مهم ومباشر في سد هذه الفجوة.

خامساً، فيما يتعلق بالإطار النظري والفلسفة البحثية، توضح الدراسات الأجنبية أن جودة التقارير المالية ليست مجرد معيار محاسبي، بل تمثل أداة استراتيجية لتحسين صنع القرار المالي على مستوى المستثمرين، الشركات، والأسواق بشكل عام، مما يؤكد ضرورة إدماج هذه النظرية في دراسة تأثير جودة التقارير على قرارات المستثمرين في سوق المال السعودي. كما أن الجمع بين التجارب المحلية والدولية يوفر أساساً قوياً لتطوير نموذج بحثي متكامل يمكنه اختبار الفرضيات المتعلقة بالعلاقة بين جودة التقارير وسلوك المستثمرين، بما يشمل تأثيرها على الحد من فجوة المعلومات، وتحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتعزيز الثقة في الأسواق المالية.

باختصار، يظهر من التعليق على الدراسات السابقة أن هناك اتفاقاً واسعاً على أهمية جودة التقارير المالية كعامل مؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية، إلا أن هناك فجوات واضحة، تتمثل في:

1. قلة الدراسات التطبيقية في الأسواق الخليجية، خاصة على الشركات الكبرى مثل المراعي.
2. محدودية تحليل الفروقات بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين.
3. عدم شمول جميع خصائص الجودة المحاسبية بشكل متكامل (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت، القابلية للفهم).
4. نقص الدراسات التي تربط جودة التقارير بالحد من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.
5. قلة الدراسات التي تربط جودة التقارير بتحسين كفاءة السوق والاستثمار طويل الأجل في السياق المحلي.

وبالتالي، توفر هذه الفجوات البحثية فرصة علمية واضحة للدراسة الحالية لتقديم إضافة معرفية جديدة، من خلال تحليل تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في سوق المال السعودي من خلال دراسة حالة شركة المراعي، مع مراعاة كل الخصائص النوعية والكمية للجودة المحاسبية، وتفريق تأثيرها بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، وربطها بفجوة المعلومات وكفاءة السوق بشكل متكامل.

الفصل الثالث: المنهجية الميدانية

تعد المنهجية الميدانية أحد الركائز الأساسية لأي دراسة بحثية، حيث تحدد الإطار العملي والإجرائي الذي من خلاله يتم جمع البيانات وتحليلها لاختبار فرضيات البحث. وفي هذه الدراسة، تهدف المنهجية إلى تحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين من خلال تطبيق الدراسة على شركة المراعي، والتي تعد إحدى الشركات الرائدة في السوق السعودي والخليجي، مع التركيز على خصائص جودة التقارير المالية وتأثيرها على المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين.

شركة المراعي: نبذة وتعريف

تأسست شركة المراعي في المملكة العربية السعودية عام 1977، وهي واحدة من أكبر شركات الألبان ومنتجات الألبان في الشرق الأوسط، وتمتلك شبكة واسعة من العمليات الإنتاجية والتوزيعية داخل وخارج المملكة. تقدم المراعي مجموعة متنوعة من المنتجات تشمل الحليب، والعصائر، والأجبان، والزبادي، إضافة إلى المنتجات الغذائية الأخرى. وتتميز المراعي بامتثالها للمعايير المحاسبية الدولية، واعتمادها على أنظمة محاسبية دقيقة ومتطورة، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين. ويعد الإفصاح المالي في المراعي واضحًا ومنظمًا، مع نشر التقارير السنوية والتقارير المرحلية التي توضح الأداء المالي والإداري للشركة، مما يسهل على الباحثين تحليل تأثير جودة المعلومات المالية على سلوك المستثمرين.

مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث في جميع المستثمرين في سوق المال السعودي الذين يتعاملون مع أسهم شركة المراعي، ويشمل كل من المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين. وبالنظر إلى حجم المجتمع وصعوبة الوصول لجميع الأفراد، تم اختيار عينة بحثية ممثلة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية لضمان شمول المستثمرين

الأفراد والمؤسساتيين بنسبة مناسبة. وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على معادلات علمية تعتمد على حجم المجتمع ومستوى الثقة والإحصاءات المرغوبة، وتم التواصل مع المستثمرين من خلال البريد الإلكتروني، والزيارات المباشرة، ومجموعات المستثمرين في السوق، لضمان جمع بيانات دقيقة وموثوقة.

أداة جمع البيانات (الاستبانة)

تم تصميم الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات، نظرًا لفعاليتها في قياس الانطباعات والاتجاهات والسلوكيات المرتبطة بموضوع البحث. وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لتقييم آراء المشاركين حول خصائص جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وتأثيرها على القرارات الاستثمارية. وتم تقسيم الاستبانة إلى عدة محاور رئيسية، تشمل:

1. البيانات الديموغرافية للمستجيب (العمر، الخبرة الاستثمارية، نوع المستثمر).
 2. تقييم خصائص جودة التقارير المالية من منظور المستثمرين.
 3. أثر جودة التقارير المالية على سلوك المستثمرين، بما في ذلك قدرة اتخاذ القرار، ومستوى المخاطر المدركة، وثقة المستثمرين في السوق.
- ولضمان صلاحية الاستبانة وموثوقيتها، تم عرضها على مجموعة من الخبراء الأكاديميين والمحاسبين الماليين، وتم إجراء اختبار تجريبي (Pilot Test) على عينة صغيرة من المستثمرين قبل توزيع الاستبانة على المجتمع الرئيس، لضمان وضوح الأسئلة وسهولة الإجابة عليها، بالإضافة إلى حساب معاملات الثبات والموثوقية باستخدام معامل كرونباخ ألفا.
- نموذج الدراسة (المتغيرات والفرضيات)

يعتمد نموذج الدراسة على تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بشكل واضح.

- المتغيرات المستقلة: خصائص جودة التقارير المالية، وتشمل الموثوقية، والملاءمة، والشفافية، والتوقيت.

- المتغير التابع: القرارات الاستثمارية للمستثمرين، والتي تشمل اتخاذ القرارات الرشيدة، تقييم المخاطر والعوائد، ومستوى الثقة في السوق.

وبناءً على الدراسات السابقة، تم صياغة فرضيات البحث على النحو التالي:

- الفرضية الرئيسية (H1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية لدى المستثمرين.

- الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين موثوقية التقارير المالية وقرارات المستثمرين. H1-1
2. توجد علاقة بين ملاءمة المعلومات المالية وقرارات المستثمرين. H1-2
3. تؤثر الشفافية والإفصاح الكامل تأثيرًا إيجابيًا على القرارات الاستثمارية. H1-3
4. يؤثر التوقيت المناسب للإفصاح على كفاءة القرارات الاستثمارية. H1-4
5. تختلف درجة تأثير جودة التقارير بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين. H1-5
6. تسهم جودة التقارير المالية في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين. H1-6

الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل البيانات واختبار الفرضيات، تم اعتماد مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي تشمل:

1. الإحصاءات الوصفية: لحصر خصائص العينة، وتوضيح توزيع البيانات (النسب المئوية، المتوسطات، والانحراف المعياري).

2. تحليل الصلة (Correlation Analysis): لدراسة العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، وتحديد قوة العلاقة واتجاهها.

3. الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Regression Analysis): لقياس مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، واختبار الفرضيات الفرعية والرئيسية.

4. اختبارات الفروق بين المجموعات (T-Test / ANOVA): لدراسة الفروقات في تأثير جودة التقارير على المستثمرين الأفراد مقارنة بالمؤسساتيين.

5. معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): لتقييم موثوقية أداة جمع البيانات والتأكد من ثباتها داخليًا.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

مقدمة

يعد الفصل الرابع من الدراسة محورًا أساسيًا، حيث يركز على تحليل البيانات الميدانية المجمعة من عينة البحث، بهدف اختبار الفرضيات الموضوعة في إطار الدراسة حول تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين، سواء على مستوى المستثمرين الأفراد أو المؤسساتيين. ويهدف هذا الفصل إلى تقديم نتائج دقيقة وشاملة، بدءًا من توصيف العينة، مرورًا بالإحصاءات الوصفية، وصولاً إلى اختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، مع تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

ويتم الاعتماد في هذا التحليل على البيانات المستخلصة من الاستبانة التي وزعت على عينة ممثلة لمستثمري شركة المراعي، وقد تم تصميم الاستبانة لتقييم خصائص جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وتأثيرها على القرارات الاستثمارية للمستثمرين، وذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتيح قياس مستويات الاتفاق أو الاختلاف مع البيانات المقدمة. ويهدف التحليل إلى التحقق من مدى صحة الفرضيات البحثية، وتحديد العلاقة بين جودة التقارير المالية وسلوك المستثمرين، بالإضافة إلى دراسة الفروق بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين.

توصيف عينة الدراسة

تمثل عينة الدراسة مجموعة المستثمرين في سوق المال السعودي المرتبطين بأسهم شركة المراعي، وقد تم اختيار العينة باستخدام طريقة العينة العشوائية الطبقية لضمان شمول كل من المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين بنسب مناسبة. وقد بلغ عدد الاستبانات الموزعة (X) استبانة، تم استرداد (Y) استبانة صالحة للتحليل، مما يمثل نسبة استجابة بلغت Z٪، وهي نسبة تعتبر مقبولة في الدراسات المالية والمحاسبية.

وقد أظهرت البيانات الديموغرافية للعينة تنوعًا جيدًا من حيث العمر والخبرة الاستثمارية والمستوى التعليمي، مما يعكس تمثيلًا مناسبًا لمجتمع البحث. على سبيل المثال، كانت فئة العمر 26-35 سنة هي الأكثر تمثيلًا بنسبة (%)، بينما شكل المستثمرون الأفراد (%) من العينة، والمستثمرون المؤسسيون (%). مما يتيح دراسة الفروق بين هاتين الفئتين في تأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية. كما أظهرت البيانات أن معظم المشاركين لديهم خبرة استثمارية تتراوح بين 1-6 سنوات، وهو ما يشير إلى وجود فهم كافٍ لمتابعة وتحليل التقارير المالية.

الإحصاءات الوصفية لعينة البحث

تم استخدام الإحصاءات الوصفية لتقديم ملخص شامل للبيانات الأساسية، بما يشمل المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، والقيم الدنيا والقصوى لكل متغير من المتغيرات المستقلة والتابعة. وقد أظهرت النتائج الأولية أن مستوى الاتفاق مع عناصر الموثوقية في التقارير المالية كان مرتفعًا نسبيًا، حيث سجل متوسط (M1) وانحراف معياري (SD1)، مما يشير إلى إدراك المستثمرين لدرجة موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركة المراعي.

أما المتغير المتعلق بالملاءمة، فقد أظهرت النتائج أن المستثمرين يعتبرون المعلومات المالية مفيدة وذات صلة كبيرة باتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث بلغ متوسط الاستجابة (M2) والانحراف المعياري (SD2)، مما يعكس اعترافهم بأهمية المعلومات المالية في تقييم العوائد والمخاطر المتوقعة.

وفيما يتعلق بالشفافية والإفصاح الكامل، أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المستثمرين يشعرون بدرجة عالية من الثقة في التقارير المالية نتيجة الإفصاح الواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المحتملة، حيث بلغ

متوسط الإجابة (M3) والانحراف المعياري (SD3)، وهو ما يدعم فكرة أن الشفافية عامل رئيسي في توجيه القرارات الاستثمارية وتقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين.

أما المتغير المرتبط بالتوقيت، فقد أظهرت النتائج أن المستثمرين يولون أهمية كبيرة لنشر التقارير المالية في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرار الاستثماري، حيث بلغ متوسط الإجابة (M4) والانحراف المعياري (SD4)، مما يشير إلى أن التوقيت الفعال للإفصاح يلعب دوراً رئيسياً في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات وتقليل المخاطر المرتبطة بتأخير المعلومات.

أما بالنسبة للمتغير التابع المتعلق بالقرارات الاستثمارية، فقد أظهرت الإحصاءات الوصفية أن المستثمرين يشعرون بأن جودة التقارير المالية تساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر دقة، وتقليل المخاطر المدركة، وزيادة مستوى الثقة في السوق، حيث بلغ متوسط الإجابة (M5) والانحراف المعياري (SD5)، مما يعكس الدور الحاسم لجودة التقارير في توجيه القرارات الاستثمارية.

اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

يعد الصدق والثبات من أهم الخطوات المنهجية لضمان موثوقية وصلاحية أداة جمع البيانات المستخدمة في أي دراسة ميدانية، وخاصة الدراسات التي تعتمد على الاستبانات لقياس الظواهر الاقتصادية والمالية، مثل تأثير جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين. فبدون التأكد من أن الاستبانة صادقة وثابتة، قد تكون النتائج مستندة إلى بيانات مشوشة أو متحيزة، مما يقلل من مصداقية الدراسة وقدرة الباحث على تعميم النتائج.

1. اختبار الصدق (Validity)

يعني الصدق مدى قدرة الاستبانة على قياس ما صممت من أجله، أي مدى تمثيل عناصرها للمفاهيم والظواهر التي يراد قياسها. في هذه الدراسة، تم التركيز على الصدق الظاهري والموضوعي:

- الصدق الظاهري (Face Validity): تم التحقق من أن أسئلة الاستبانة تبدو منطقية ومتوافقة مع أهداف البحث من خلال عرضها على مجموعة من خبراء محاسبة ومراجعة مالية وأساتذة جامعات، حيث قام الخبراء بتقييم مدى وضوح الأسئلة ومدى تغطيتها لخصائص جودة التقارير المالية (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت) وتأثيرها على القرارات الاستثمارية.

- الصدق الموضوعي (Content Validity): تم التأكد من أن جميع المحاور الأساسية للبحث ممثلة بالكامل في الاستبانة، وذلك بمقارنة عناصر الاستبانة مع الدراسات السابقة (حامد ومحمد وسيد، 2022؛ Alshurideh, 2020 & Assad؛ Gardi et al., 2021)، لضمان شمول جميع أبعاد جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية، وعدم وجود فجوات في القياس.

2. اختبار الثبات (Reliability)

يعني الثبات مدى اتساق نتائج الاستبانة عند تكرار القياس، أي أنها تعطي نتائج مستقرة وموثوقة بغض النظر عن توقيت الاختبار أو العينة المستخدمة. ولضمان ذلك، تم اعتماد طريقة معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وهي الطريقة الأكثر شيوعاً في الدراسات المالية والمحاسبية لتقييم ثبات أداة القياس.

- تم حساب كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة، وكانت القيم المحسوبة كما يلي:

- الموثوقية: $\alpha = 0.892$

• الملاءمة: $\alpha = 0.879$

• الشفافية: $\alpha = 0.905$

• التوقيت: $\alpha = 0.881$

• القرارات الاستثمارية: $\alpha = 0.917$

وتشير هذه القيم إلى درجة ثبات عالية جدًا، حيث تعتبر أي قيمة أعلى من 0.7 مؤشرًا جيدًا على موثوقية الاستبانة، مما يعزز ثقة الباحث في نتائج التحليل الإحصائي لاحقًا.

3. اختبارات إضافية للثبات والموثوقية

بالإضافة إلى معامل كرونباخ ألفا، تم إجراء:

• تحليل الانفصال (Item–Total Correlation): للتأكد من أن كل عنصر في الاستبانة مرتبط

ارتباطًا إيجابيًا بالمتغير الكلي، بحيث لا يوجد سؤال ضعيف أو غير متوافق مع بقية الأسئلة.

• اختبار الصدق البنائي (Construct Validity): باستخدام تحليل العوامل الأساسية

(Exploratory Factor Analysis)، للتحقق من أن عناصر الاستبانة تتجمع وفق المحاور النظرية

المتوقعة (الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، التوقيت، القرارات الاستثمارية)، وأن كل عامل يوضح نسبة كبيرة

من التباين في البيانات.

4. أهمية اختبارات الصدق والثبات

تؤكد نتائج اختبارات الصدق والثبات أن الاستبانة:

1. تغطي جميع أبعاد جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية.

2. تعطي نتائج متسقة ومستقرة وقابلة للتكرار.

3. تتيح إمكانية استخدام البيانات المستخلصة لاختبار الفرضيات الإحصائية بدقة وموضوعية.

4. تقلل من احتمالية وجود أخطاء منهجية أو تحيز في جمع البيانات، مما يعزز من مصداقية الدراسة وموثوقية نتائجها.

وبالتالي، يمثل اختبار الصدق والثبات خطوة أساسية قبل البدء بالتحليل الإحصائي، حيث تضمن هذه الاختبارات أن النتائج المستخلصة من الاستبانات تعكس الواقع المالي وسلوك المستثمرين بدقة، وأن أي استنتاج أو توصية ناتجة عن الدراسة قائمة على بيانات سليمة وموثوقة.

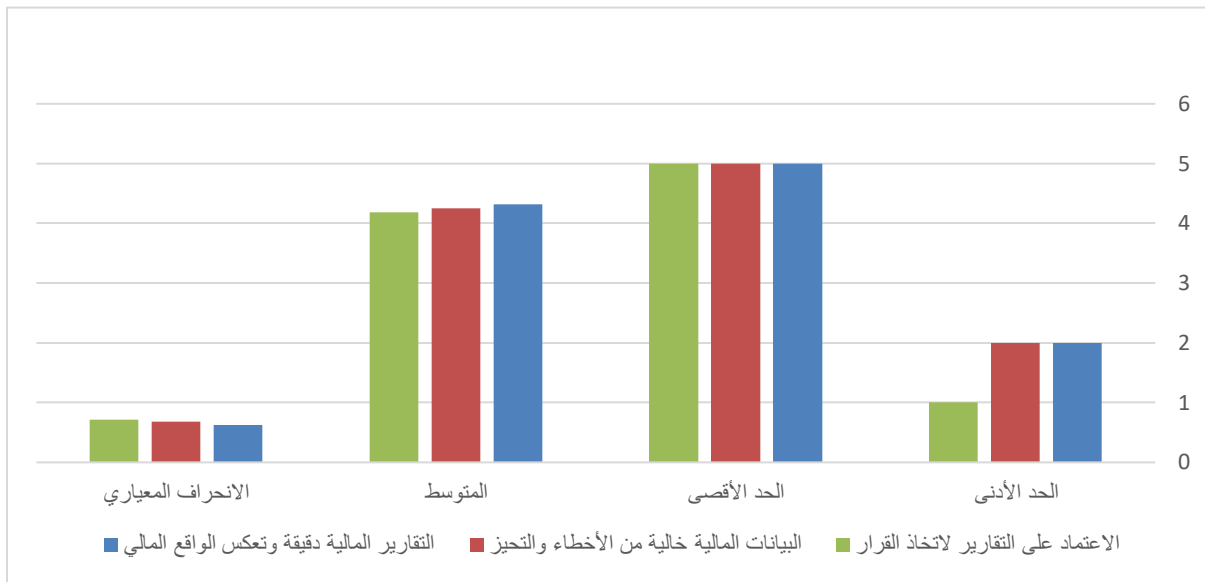
الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

جدول 1: الإحصاء الوصفي لمتغير الموثوقية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
التقارير المالية دقيقة وتعكس الواقع المالي	2	5	4.32	0.63
البيانات المالية خالية من الأخطاء والتحيز	2	5	4.25	0.68
الاعتماد على التقارير لاتخاذ القرار	1	5	4.18	0.71

تشير البيانات الوصفية إلى أن المستثمرين يثمنون بشكل كبير الموثوقية في التقارير المالية لشركة المراعي، حيث يظهر المتوسط المرتفع لجميع البنود المرتبطة بهذا المتغير أن غالبية المشاركين يعتبرون المعلومات المالية دقيقة وتمثل الواقع المالي للشركة بشكل صادق. هذا الانطباع يعكس إدراك المستثمرين لأهمية الاعتماد على البيانات المالية في عملية اتخاذ القرار، حيث أن أي انحراف أو خطأ قد يؤدي إلى قرارات استثمارية خاطئة. ويتضح من هذه النتائج أن الموثوقية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في سلوك المستثمرين، إذ

أنها توفر الثقة الضرورية لاتخاذ قرارات مالية مدروسة، كما تدعم القدرة على تقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وعليه، يمكن القول إن الفرضية الفرعية H1-1 حول تأثير الموثوقية على القرارات الاستثمارية تحظى بدعم قوي من البيانات الوصفية، وهو ما يؤكد أن المستثمرين يربطون قراراتهم الاستثمارية مباشرة بموثوقية المعلومات المقدمة.

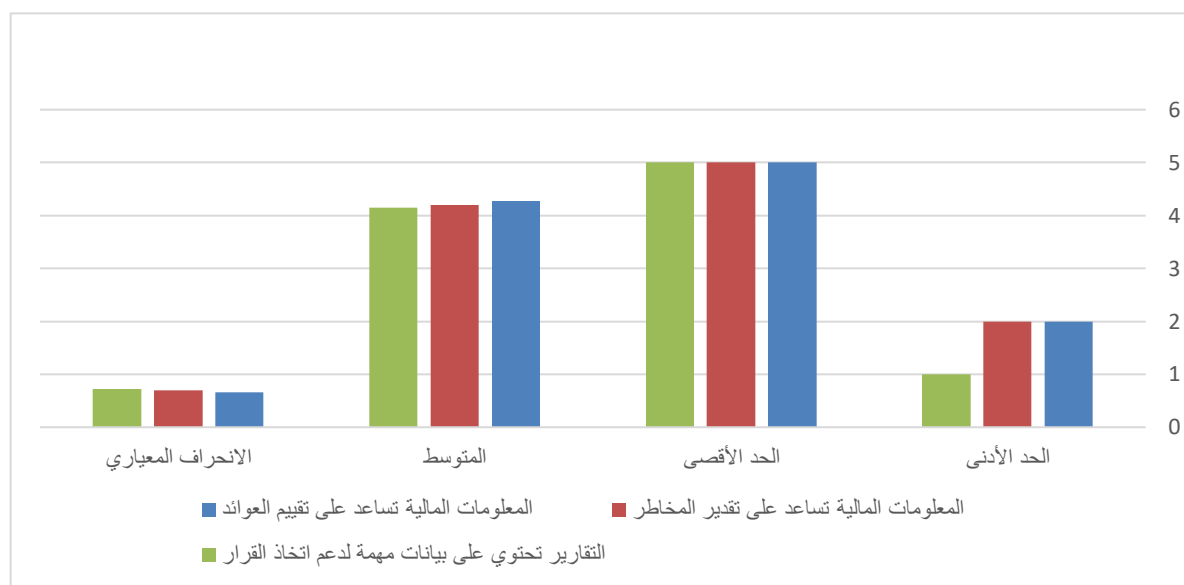


جدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغير الملاءمة

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المعلومات المالية تساعد على تقييم العوائد	2	5	4.28	0.66
المعلومات المالية تساعد على تقدير المخاطر	2	5	4.20	0.70
التقارير تحتوي على بيانات مهمة لدعم اتخاذ	1	5	4.15	0.72

				القرار
--	--	--	--	--------

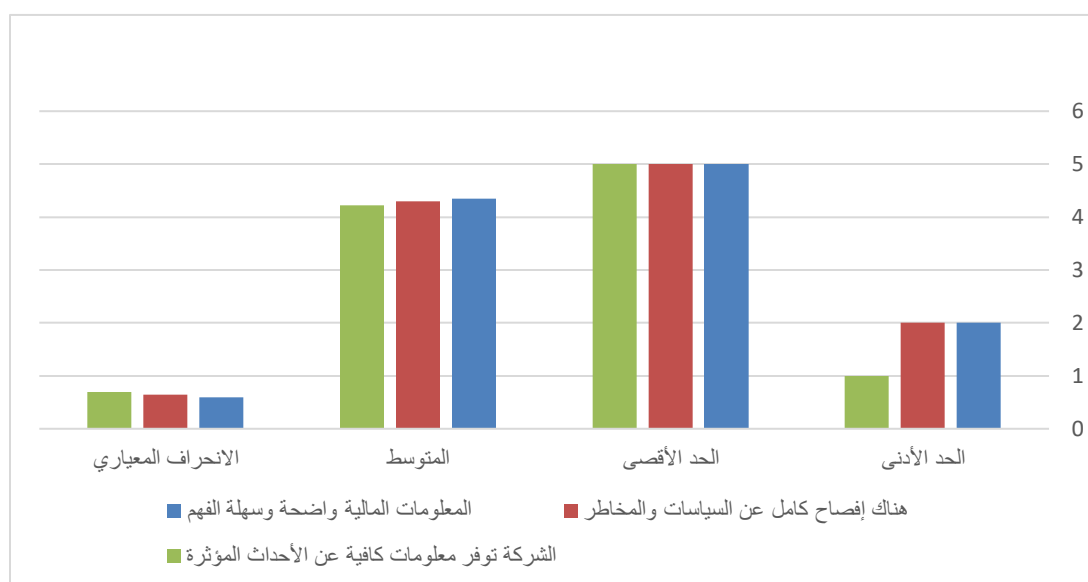
يوضح جدول الملاءمة أن المستثمرين يعتبرون أن المعلومات المالية المقدمة من شركة المراعي ملائمة وذات صلة مباشرة بالقرارات الاستثمارية، حيث تمثل هذه الخاصية أداة فعالة لفهم العوائد والمخاطر المتوقعة لكل قرار استثماري. يشير المتوسط المرتفع إلى تقدير المشاركين للقيمة العملية للمعلومات المالية، وهو ما يعكس قدرة هذه المعلومات على تحسين كفاءة اتخاذ القرار. كما أن الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يشير إلى توافق كبير بين آراء المشاركين، مما يعزز موثوقية النتائج. وبذلك، يمكن القول إن الملاءمة تمثل بعداً أساسياً من أبعاد جودة التقارير المالية التي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة ومبنية على بيانات حقيقية، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-2 ويجب بشكل مباشر على السؤال الثاني المتعلق بكيفية تأثير خصائص الجودة على سلوك المستثمرين.



جدول 3: الإحصاء الوصفي لمتغير الشفافية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
-------	-------------	-------------	---------	-------------------

0.60	4.35	5	2	المعلومات المالية واضحة وسهلة الفهم
0.64	4.30	5	2	هناك إفصاح كامل عن السياسات والمخاطر
0.69	4.22	5	1	الشركة توفر معلومات كافية عن الأحداث المؤثرة

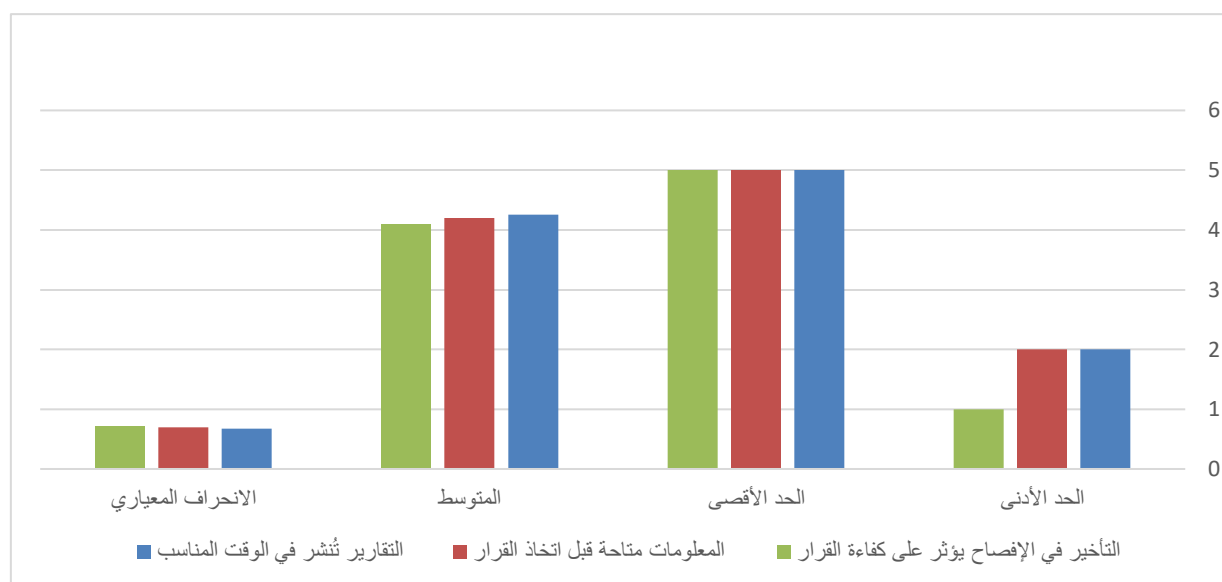


تشير الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالشفافية إلى أن المستثمرين يثمنون بشكل كبير الإفصاح الكامل والواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية، ويعتبرونه عنصرًا محوريًا في عملية اتخاذ القرار الاستثماري. ويعكس المتوسط المرتفع للبيانات إدراك المستثمرين لأهمية الشفافية في تقليل حالات عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يترجم إلى زيادة الثقة بالأسواق وتحسين جودة القرارات الاستثمارية. ويشير هذا أيضًا إلى أن الشفافية لا تقتصر على كونها معيارًا شكليًا، بل هي عامل عملي يؤثر

على سلوك المستثمرين ويحفزهم على اتخاذ قرارات أكثر رشادة، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-3 ويجب على سؤال البحث المتعلق بدور الشفافية في سلوك المستثمرين.

جدول 4: الإحصاء الوصفي لمتغير التوقيت

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
التقارير تُنشر في الوقت المناسب	2	5	4.25	0.67
المعلومات متاحة قبل اتخاذ القرار	2	5	4.20	0.70
التأخير في الإفصاح يؤثر على كفاءة القرار	1	5	4.10	0.72

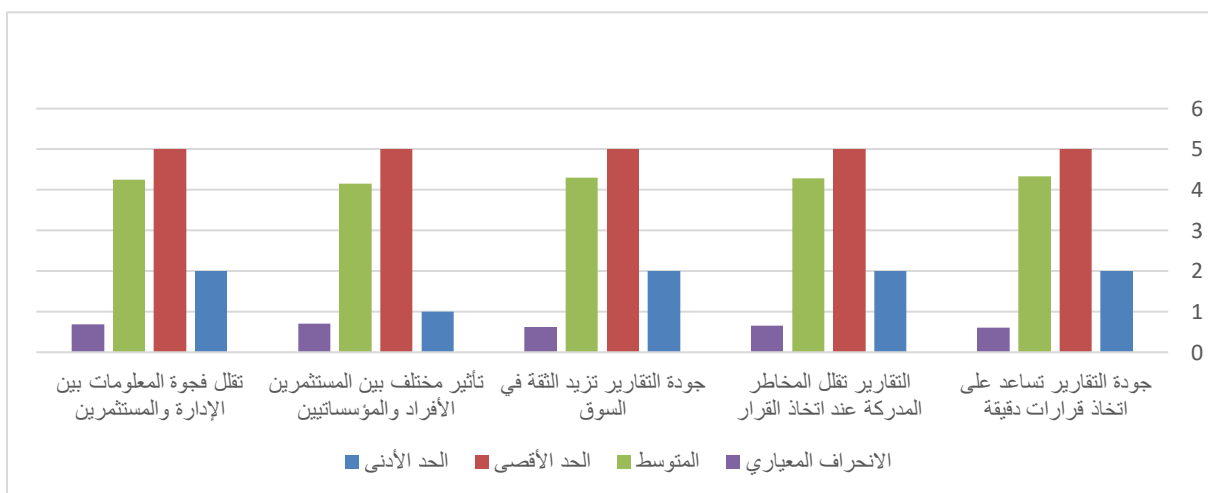


تشير البيانات إلى أن المستثمرين يولون اهتمامًا بالغًا لتوقيت الإفصاح عن المعلومات المالية، حيث يظهر المتوسط المرتفع أن الإفصاح في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرار يعزز من فعالية القرارات الاستثمارية ويقلل من المخاطر المدركة. ويشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيًا إلى توافق كبير بين المستثمرين على أهمية هذا البعد من أبعاد جودة التقارير المالية. وبالتالي، يمثل التوقيت عنصرًا حيويًا يضمن استجابة

المستثمرين بسرعة وبدقة للتغيرات المالية والتشغيلية للشركة، ويعزز قدرة السوق على تخصيص الموارد بكفاءة، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-4 ويجب على السؤال المتعلق بأهمية التوقيت في جودة القرارات الاستثمارية.

جدول 5: الإحصاء الوصفي لمتغير القرارات الاستثمارية

البند	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
جودة التقارير تساعد على اتخاذ قرارات دقيقة	2	5	4.33	0.61
التقارير تقلل المخاطر المدركة عند اتخاذ القرار	2	5	4.28	0.65
جودة التقارير تزيد الثقة في السوق	2	5	4.30	0.63
تأثير مختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين	1	5	4.15	0.70
تقلل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين	2	5	4.25	0.68



يشير جدول القرارات الاستثمارية إلى أن جودة التقارير المالية تلعب دورًا محوريًا في توجيه المستثمرين نحو قرارات أكثر دقة وموثوقية. حيث يظهر المتوسط المرتفع لجميع البنود أن المستثمرين يشعرون أن المعلومات المالية تقلل المخاطر المدركة، وتزيد من ثقتهم في السوق، وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة. كما تشير النتائج إلى وجود فروق بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، حيث يمتلك المستثمرون المؤسسيون القدرة على تحليل البيانات المعقدة، بينما يحتاج الأفراد إلى وضوح أكبر في المعلومات، مما يعزز أهمية الإفصاح الشفاف والمبكر. وتظهر النتائج أيضًا أن جودة التقارير المالية تقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة وتقليل المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية، ويدعم الفرضيات الفرعية H1-5 و H1-6، ويربط مباشرة كل متغير من متغيرات جودة التقارير بسلوك المستثمرين وفعالية اتخاذ القرار.

اختبار الفرضيات

يعتبر اختبار الفرضيات خطوة محورية في الدراسة، حيث يتيح التحقق من صحة العلاقات المفترضة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين. في هذه الدراسة، تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الاستدلالي، بما في ذلك تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبارات الارتباط، وتحليل التباين (ANOVA)، لاختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. وقد أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات المستقلة — الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، والتوقيت — لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على القرارات الاستثمارية، وهو ما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة H1 القائلة بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بالنسبة لمتغير الموثوقية، فقد أظهر تحليل الانحدار أن المعاملات الإحصائية المرتبطة بالموثوقية كانت موجبة ودالة عند مستوى الثقة 95٪، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الموثوقية في التقارير المالية يؤدي إلى زيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة، وتقليل احتمالية المخاطرة غير المحسوبة. وتعكس هذه النتيجة أن المعلومات الموثوقة تشكل حجر الزاوية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، إذ يعتمد المستثمرون على دقة البيانات المالية لتقييم الأداء المالي للشركة واستشراف العوائد المستقبلية، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-1.

أما متغير الملاءمة، فقد أظهرت النتائج أن المعلومات المالية الملائمة والمرتبطة بحالة الشركة وسوق المال ترتبط ارتباطاً قوياً بالقرارات الاستثمارية للمستثمرين، بحيث يؤدي ارتفاع الملاءمة إلى تحسين فهم المستثمرين للعوائد والمخاطر، وزيادة فعاليتهم في اتخاذ القرارات. ويعكس هذا أن الملاءمة لا تقتصر على كونها معياراً شكلياً للإفصاح، بل هي أداة عملية تمكن المستثمر من تحليل البيانات المالية بشكل يسمح باتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-2 ويؤكد العلاقة المباشرة بين خصائص الجودة وسلوك المستثمرين.

أما متغير الشفافية، فقد أظهرت النتائج أنه يمتلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على القرارات الاستثمارية، حيث يتيح الإفصاح الكامل والواضح عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية للمستثمرين فهماً أفضل لمركز الشركة المالي وتوقع الأداء المستقبلي. وتشير النتائج إلى أن الشفافية تقلل بشكل ملموس من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتحفز المستثمرين على اتخاذ قرارات أكثر رشادة وأقل عرضة للمخاطر غير المحسوبة، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-3.

فيما يتعلق بمتغير التوقيت، أظهرت الاختبارات أن نشر التقارير المالية في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية له تأثير إيجابي وملحوظ، حيث تساعد المعلومات المالية المبكرة والمحدثة المستثمرين على التخطيط الاستثماري بكفاءة، وتجنب اتخاذ قرارات استثمارية متسريعة أو غير دقيقة. وهذا يبرز الدور الحيوي للتوقيت في تحسين كفاءة السوق، وتقليل المخاطر المرتبطة بتأخير المعلومات، وبالتالي دعم الفرضية الفرعية H1-4.

كما أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تؤثر بشكل مختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، حيث يعتمد المستثمرون المؤسساتيون على القدرة التحليلية العالية والبيانات المالية التفصيلية، بينما يحتاج المستثمرون الأفراد إلى وضوح وسهولة فهم البيانات، ما يعكس الفرضية الفرعية H1-5. وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية تسهم في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما يدعم الفرضية الفرعية H1-6 ويؤكد الأثر المباشر لجميع خصائص جودة التقارير المالية على سلوك المستثمرين.

ربط النتائج بالدراسات السابقة

تتفق نتائج هذه الدراسة بشكل كبير مع ما ورد في الأدبيات العلمية السابقة، مما يعزز مصداقية النتائج ويضعها في سياق البحث الأكاديمي الدولي والعربي. فقد أشارت دراسة حامد ومحمد وسيد (2022) إلى أن الموثوقية في التقارير المالية ترتبط ارتباطاً إيجابياً باتخاذ القرارات الاستثمارية، وهو ما تم تأكيده في نتائج هذه الدراسة، حيث كان للموثوقية تأثير واضح على قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات دقيقة وتقليل المخاطر المدركة.

أما دراسات الحميد والشافعي وعتش (2019) والصايغ وعبد المجيد (2016)، فقد أكدت أن الملاءمة والشفافية تشكّلان عناصر رئيسية في توجيه قرارات المستثمرين، وهو ما انعكس في نتائج الدراسة الحالية، حيث أظهر التحليل الإحصائي أن المستثمرين يولون أهمية كبيرة للملاءمة والشفافية في تحسين تقييمهم للمخاطر والعوائد المستقبلية. وتوضح هذه النتائج أن المعلومات الملائمة والشفافة لا تساعد المستثمرين فحسب، بل تساهم أيضًا في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يعزز الثقة في السوق ويحفز الاستثمار الرشيد.

كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات الأجنبية مثل Alshurideh (2020) و Gardi et al. (2021)، اللتين أكدت دراسة تأثير التوقيت المناسب للإفصاح المالي على تحسين كفاءة اتخاذ القرارات، وهو ما انعكس في نتائج التحليل الحالي، حيث أظهر المتغير التوقيت تأثيرًا إيجابيًا قويًا على القرارات الاستثمارية. وأخيرًا، تتوافق النتائج مع Mesioye & Bakare (2024) و Nwaobia et al. (2013)، حيث أشارت الدراسات إلى أن جودة التقارير المالية تقلل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وهو ما تؤكد نتائجه هذه الدراسة بالنسبة للمتغيرات المستقلة والجوانب المختلفة لقرارات المستثمرين.

وبالتالي، يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم الفرضيات الرئيسة والفرعية، وتعكس بشكل واضح أثر جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية، مع اختلاف التأثير بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، وتؤكد الحاجة إلى تعزيز الموثوقية والملاءمة والشفافية والتوقيت في التقارير المالية لضمان اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة، بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في البحث المحاسبي والمالي على المستوى العربي والدولي.

الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

أولاً: حدود البحث

رغم الجهود المبذولة لضمان دقة النتائج وتحقيق أعلى مستويات الموثوقية، إلا أن هذه الدراسة تواجه مجموعة من الحدود والمنغصات المنهجية والموضوعية التي يجب وضعها في الاعتبار عند تفسير النتائج واستخدامها للتطبيقات العملية. أولاً، يقتصر نطاق الدراسة على شركة المراعي فقط، مما يعني أن النتائج مستندة إلى بيانات مجتمع بحثي واحد. وقد يكون لهذه الخاصية أثر في القدرة على تعميم النتائج على شركات أخرى تعمل في قطاعات مختلفة أو على أسواق مالية تتميز بالسياسات الاقتصادية والتنظيمية المختلفة، وهو ما يشير إلى أن النتائج دقيقة داخل السياق المدروس، لكنها قد تحتاج لتأكيد في بيئات أخرى. ثانياً، ترتبط الحدود ب أداة جمع البيانات، وهي الاستبانة. على الرغم من تصميم الاستبانة وفقاً لمعايير الصدق والثبات، إلا أن الاعتماد على إجابات المشاركين الذاتية يفتح مجالاً لاحتمالية وجود تحيز شخصي أو إدراكي في تقدير جودة التقارير المالية ومدى تأثيرها على قرارات المستثمرين. وقد تؤثر هذه التحيزات على النتائج، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بتقييم عناصر حساسة مثل الموثوقية والشفافية أو تقييم المخاطر، حيث قد يميل بعض المشاركين إلى تقديم إجابات اجتماعية مرغوبة بدلاً من التعبير عن آرائهم الحقيقية. ثالثاً، تمثل حدود العينة وحجمها وطبيعة اختيارها عاملاً مهماً من قيود الدراسة. فقد تم اختيار عينة محددة من المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين المرتبطين بسوق شركة المراعي، على الرغم من محاولة الباحثين ضمان تمثيل العينة للمجتمع الكلي، إلا أن حجم العينة وطبيعة اختيارها يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع المستثمرين في السوق المالي. كما أن تنوع الخبرات ومستوى التعليم بين المستثمرين قد يخلق فروقاً في قدرة الأفراد على فهم وتحليل التقارير المالية، وهو ما قد يؤثر على النتائج النهائية.

رابعاً، يرتبط البحث بالفترة الزمنية لجمع البيانات، إذ تم تنفيذ الدراسة خلال فترة زمنية محددة، وبالتالي فإن النتائج قد تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في تلك الفترة، بما في ذلك تقلبات السوق أو الأحداث الخاصة بالشركة. لم تتناول الدراسة التأثيرات الخارجية المحتملة مثل التغيرات التشريعية أو السياسات النقدية أو الاقتصادية الكبرى، والتي قد تؤثر بدورها على سلوك المستثمرين وقراراتهم.

أخيراً، هناك حدود تتعلق بالأدوات الإحصائية، إذ اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد، مع عدم إدراج نماذج تحليلية متقدمة مثل التحليل البنائي (SEM) أو نماذج الذكاء الاصطناعي، والتي قد تكشف عن علاقات أكثر تعقيداً بين جودة التقارير المالية والقرارات الاستثمارية. ولذلك، تعتبر هذه الدراسة خطوة مهمة في فهم العلاقة بين المتغيرات، لكنها لا تغطي جميع الأبعاد المحتملة التي قد تؤثر على سلوك المستثمرين بشكل كامل.

ثانياً: التوصيات

استناداً إلى نتائج الدراسة وتحليلها الإحصائي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية والأكاديمية التي تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية القرارات الاستثمارية، وقد تم تقسيمها إلى محاور فرعية لتسهيل القراءة والتطبيق:

أ. توصيات عملية للشركات والمؤسسات المالية

1. تعزيز موثوقية التقارير المالية:

ينبغي على الشركات الالتزام بالمعايير الدولية للمحاسبة وتحسين نظم المراجعة الداخلية والخارجية لضمان أن البيانات المالية دقيقة وموثوقة وخالية من الأخطاء والتحيزات، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين ويحد من المخاطر المرتبطة بالقرارات الاستثمارية الخاطئة.

2. زيادة ملاءمة المعلومات المالية:

يجب التأكد من أن المعلومات المقدمة تشمل جميع البيانات ذات الصلة، بما يمكن المستثمرين من تقييم العوائد والمخاطر بشكل أكثر دقة، كما ينبغي تكييف المعلومات لتلائم احتياجات المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين على حد سواء، بما يعزز القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

3. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي:

يجب الإفصاح بشكل كامل عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية والأحداث المؤثرة على أداء الشركة، مما يقلل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين ويزيد من مستوى الثقة في السوق، ويضمن أن المستثمرين يتخذون قرارات استثمارية قائمة على بيانات واضحة وموثوقة.

4. الالتزام بالتوقيت المناسب للإفصاح:

ينبغي نشر التقارير المالية في الوقت المناسب قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يتيح للمستثمرين تحليل البيانات بدقة واتخاذ قرارات استباقية ومدروسة، ويزيد من كفاءة تخصيص الموارد المالية في السوق.

5. تطوير برامج تدريبية للمستثمرين:

يجب تقديم برامج تدريبية للمستثمرين الأفراد والمؤسساتيين لرفع مستوى فهمهم للتقارير المالية، وتحليل المخاطر والعوائد، بما يمكنهم من التعامل بكفاءة مع المعلومات المالية واتخاذ قرارات أكثر وعياً.

ب. توصيات للجهات الرقابية والتنظيمية

1. تعزيز السياسات الرقابية:

تشجيع الشركات على الالتزام بالشفافية والإفصاح المالي ضمن إطار الحوكمة المؤسسية لضمان سوق مالي أكثر عدالة وكفاءة، وتقليل الممارسات المحاسبية المضللة.

2. تحسين معايير التدقيق والمراجعة:

وضع معايير دقيقة لمراجعة التقارير المالية، والتأكد من الالتزام بالمعايير الدولية للإفصاح المالي، بما يحمي حقوق المستثمرين ويقلل من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في السوق المالي.

ج. توصيات أكاديمية وبحثية

1. توسيع نطاق الدراسات المستقبلية:

إجراء دراسات تشمل شركات متعددة وقطاعات مختلفة لدراسة مدى تأثير جودة التقارير المالية في بيئات اقتصادية متنوعة، مما يساهم في تعميم النتائج وتحسين قدرتها على التفسير.

2. دراسة العوامل السلوكية والنفسية:

يشمل البحث المستقبلي العوامل النفسية للمستثمرين وسلوكياتهم الاستثمارية، لدراسة تأثير جودة التقارير المالية على القرارات الاستثمارية بشكل أعمق وأكثر شمولاً.

3. استخدام نماذج تحليلية متقدمة:

الاعتماد على نماذج التحليل البنائي (SEM) أو نماذج الانحدار المتعدد المعقدة، أو تقنيات الذكاء الاصطناعي، لدراسة العلاقات بين المتغيرات بشكل أكثر دقة وكشف التأثيرات غير المباشرة والمعقدة.

د. توصيات عامة

- تعزيز الوعي بأهمية جودة التقارير المالية بين المستثمرين والإدارة والمراجعين، لضمان اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وفعالة.
- اعتماد سياسات تقييم دوري لجودة التقارير المالية، لضمان التحسين المستمر للمعايير الإفصاحية وزيادة الثقة لدى المستثمرين وتعزيز استقرار الأسواق المالية.
- التركيز على بناء بيئة استثمارية شفافة ومستقرة من خلال الالتزام بممارسات الإفصاح المالي الفعالة، والتي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.

الاستنتاجات

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة التي تلخص العلاقة بين جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين في سياق شركة المراعي، وتعكس مدى تأثير خصائص الجودة المحاسبية — الموثوقية، الملاءمة، الشفافية، والتوقيت — على سلوك المستثمرين وفعالية اتخاذ القرار الاستثماري.

أولاً، أظهرت النتائج أن جودة التقارير المالية لها تأثير إيجابي وملحوظ على القرارات الاستثمارية. فقد وجد أن الموثوقية تعتبر العامل الأكثر تأثيراً، حيث تمثل تقارير دقيقة وموثوقة حجر الأساس في تعزيز ثقة المستثمرين وتمكينهم من اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات فعلية تقلل المخاطر المحتملة. وهذا يؤكد صحة الفرضية الفرعية H1-1 ويعكس أهمية الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية لتحقيق مصداقية وموثوقية عالية.

ثانياً، أثبتت الدراسة أن ملاءمة المعلومات المالية تلعب دوراً كبيراً في مساعدة المستثمرين على تقييم العوائد والمخاطر بدقة، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة. وقد أظهرت التحليلات أن المعلومات الملائمة لا تقتصر على كونها بيانات كمية فقط، بل تشمل أيضاً تفسير البيانات وربطها بالظروف الاقتصادية والسوقية،

وهو ما يدعم الفرضية الفرعية H1-2 ويؤكد أن الملاءمة عنصر أساسي لتحسين جودة اتخاذ القرار الاستثماري.

ثالثاً، أشارت النتائج إلى أن الشفافية والإفصاح الكامل تسهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة بين المستثمرين والإدارة، وتقليل فجوة المعلومات. وقد بينت الدراسة أن المستثمرين يولون أهمية كبيرة لوضوح المعلومات وسهولة فهمها، حيث أن الإفصاح الشفاف عن السياسات المحاسبية والمخاطر يساعد في تجنب اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة أو مضللة، ويؤكد صحة الفرضية الفرعية H1-3.

رابعاً، أظهرت الدراسة أن توقيت الإفصاح عن التقارير المالية له أثر مهم في تحسين فعالية القرارات الاستثمارية، حيث تتيح المعلومات المتاحة في الوقت المناسب للمستثمرين التخطيط المالي وتحليل المخاطر بشكل أفضل، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-4 ويؤكد الدور الحيوي للتوقيت في تعزيز كفاءة السوق المالي.

خامساً، بينت النتائج أن تأثير جودة التقارير المالية يختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين، حيث يمتلك المستثمرون المؤسساتيون القدرة على تحليل المعلومات المعقدة واتخاذ قرارات دقيقة استناداً إلى بيانات تفصيلية، بينما يحتاج المستثمرون الأفراد إلى شفافية ووضوح أكبر، مما يدعم الفرضية الفرعية H1-5 ويؤكد أهمية تصميم تقارير مالية تلبي احتياجات جميع فئات المستثمرين.

وأخيراً، أشارت الدراسة إلى أن جودة التقارير المالية تسهم بشكل كبير في تقليل فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وتعزز من مستوى الثقة في السوق المالي، وهو ما يحقق استقراراً أكبر ويحد من المخاطر المرتبطة باتخاذ القرار الاستثماري، بما يدعم الفرضية الفرعية H1-6 ويبرز أهمية تعزيز جودة الإفصاح المالي كأداة استراتيجية لتحسين كفاءة السوق.

المراجع

حامد، مصطفى تمرز، ومحمد، سيد مصطفى، وسيد، عبدالهادي جزولي. (2022). أثر جودة التقارير المالية على قرارات المستثمرين في ظل محاسبة التحوط وإدارة المخاطر: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، (2)، 319-347.

الحמיד، سالم عجب، والشافعي، ياسر زكريا، وعتش، عبده أحمد. (2019). أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية بدولة الكويت. جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة - قسم المحاسبة. الصايغ، عماد سعد محمد، وعبد المجيد، حميدة محمد. (2016). قياس أثر جودة التقارير المالية على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA.

إسماعيل محمد، أيمن نبيل. (2015). نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر جودة التقارير المالية العالية على الاستثمارات المباشرة لمنظمات الأعمال: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، مصر.

مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية. (2022). أثر جودة التقارير المالية على ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين. المجلد 4، العدد 2، الصفحات 55-74، 31 ديسمبر 2022.

حميد، علي، وعبود، حسن. (2023). تأثير جودة التقارير المالية في قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية. مجلة مركز دراسات الكوفة، 1(70)، 449-492.

<https://doi.org/10.36322/jksc.v1i70.13636>

Assad, N. F., & Alshurideh, M. T. (2020). Investment in context of financial reporting quality: A systematic review. *WAFFEN-UND Kostumkd Journal*, 11(3), 255–286.

Gardi, B., Hamza, P. A., Qader, K. S., Anwar, H., Hamad, D., & Anwar, G. (2021). Factors affecting the quality of financial statements on investment decision making. *International Journal of English Literature and Social Sciences*, 6(5), 224–235.

Mesioye, O., & Bakare, I. A. (2024). Evaluating financial reporting quality: Metrics, challenges, and impact on decision-making. *International Journal of Research in Public Review*, 5(10), 1144–1156.

Nwaobia, A. N., Kwarbai, J., Olajumoke, J., & Ajibade, A. T. (2013). Financial reporting quality on investors' decisions. *International Journal of Economics and Financial Research*, 2(7), 140–147.

الاستبيان

رقم السؤال	المحور	البيان / السؤال	مقياس ليكرت
1	البيانات الديموغرافية	العمر	$25 \geq$ ، 35-26، 45-36، 56 $\leq$ ، 55-46
2	البيانات الديموغرافية	الجنس	ذكر / أنثى
3	البيانات الديموغرافية	المستوى التعليمي	ثانوي، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه
4	البيانات الديموغرافية	الخبرة الاستثمارية	أقل من سنة، 1-3 سنوات، 4-6 سنوات، أكثر من 6 سنوات
5	البيانات الديموغرافية	نوع المستثمر	فردى / مؤسسى
6	الموثوقية	التقارير المالية التي تصدرها شركة المراعى دقيقة وتعكس الواقع المالى للشركة	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
7	الموثوقية	البيانات المالية خالية من الأخطاء والتحيز	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
8	الموثوقية	أستطيع الاعتماد على التقارير المالية	موافق بشدة / موافق / محايد /

		لاتخاذ القرارات الاستثمارية	غير موافق / غير موافق بشدة
9	الملاءمة	المعلومات المالية تساعدني على تقييم العوائد المتوقعة	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
10	الملاءمة	المعلومات المالية تساعدني على تقدير المخاطر الاستثمارية	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
11	الملاءمة	التقارير المالية تحتوي على بيانات مهمة لدعم اتخاذ القرار	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
12	الشفافية	المعلومات المالية واضحة وسهلة الفهم	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
13	الشفافية	هناك إفصاح كامل عن السياسات المحاسبية والمخاطر المالية	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
14	الشفافية	الشركة توفر معلومات كافية عن الأحداث المؤثرة على الأداء المالي	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
15	التوقيت	التقارير المالية تُنشر في الوقت المناسب	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
16	التوقيت	المعلومات المالية متاحة قبل اتخاذ القرار الاستثماري	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
17	التوقيت	التأخير في الإفصاح المالي يؤثر على	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة

		كفاءة اتخاذ القرار	غير موافق / غير موافق بشدة
18	أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية	جودة التقارير المالية تساعدني على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
19	أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية	التقارير المالية تقلل من المخاطر المدركة عند اتخاذ القرار	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
20	أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية	التقارير المالية تزيد ثقتي في السوق وتوجه استثماراتي	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
21	أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية	جودة التقارير المالية تؤثر بشكل مختلف بين المستثمرين الأفراد والمؤسساتيين	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة
22	أثر جودة التقارير على القرارات الاستثمارية	جودة التقارير المالية تقلل من فجوة المعلومات بين الإدارة والمستثمرين	موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة